المجلس الأعلى للصحة اعتمدها

35 مشروعاً في الاستراتيجية الوطنية للصحة

القحطاني: الاستراتيجية تتضمن تقديم رعاية صحية عالمية للمواطنين

عبدالله بن خالد القحطاني

الدوحة - **الراية**: اعتمد المجلس الأعلى للصحة الاستراتيجية الوطنية للصحة لدولة قطر 2011 – 2016 في الرابع عشر من ديسمبر الحالي.

وقال سعادة السيد عبدالله بن خالد القحطاني وزير الصحة العامة - الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة إن الاستراتيجية تشمل 35 مشروعًا سيؤدي تنفيذها إلى إحداث تغييرات في نظام الرعاية الصحية بهدف تقديم نظام رعاية صحية شاملة على مستوى عالمي وتكون متاحة للجميع، مضيفا إن دولة قطر ستشهد نظاما متكاملا من الخدمات الصحية عالية الجودة من خلال تقديم رعاية مستمرة ورعاية صحية وقائية مجتمعية تُعززها الأبحاث التي تستهدف تحسين فعالية وجودة الرعاية الصحية في قطر.

وأشار سعادته إلى أن تقديم مثل هذه الخدمات يتطلب إعداد قوة عمل وطنية تتسم بالمهارة ووضع سياسات صحية وطنية تتعلق بإعداد الرعاية الصحية ومراقبتها، وأن التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للصحة يتطلب عملا دؤوبا والتزاما من أصحاب المصلحة في القطاع الصحي إضافة إلى تعزيز التواصل والتعاون بين مختلف القطاعات لتحقيق نتائج إيجابية لجميع الأفراد.

توفير خدمات رعاية صحية فعالة ومعقولة التكلفة

وتُلقي الاستراتيجية الضوء على الحاجة لإجراء تحول في القطاع الصحي ليصبح نموذجا للرعاية الصحية المتكاملة والوقائية، وتعد الأولى من نوعها في دولة قطر، وجاء إعدادها بعد ستة أشهر من التخطيط الاستراتيجي والتشاور مع الجهات المعنية، وبالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

وستسفر الاستراتيجية الخماسية (2011 – 2016) عن توفير خدمات رعاية صحية فعالة ومعقولة التكلفة، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات مختلف الفئات من الرجال والنساء والأطفال.

وجاءت صياغة الاستراتيجية الوطنية للصحة لدولة قطر 2011 – 2016 بناء على الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030، بالإضافة إلى استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 – 2016.

وتُعد الاستراتيجية الوطنية للصحة إحدى الاستراتيجيات الأربع عشرة التي تشمل قطاع التعليم والتدريب، قطاع سوق العمل، قطاع الأمن والسلامة العامة، قطاع الحماية الاجتماعية، التماسك الأسري وتمكين المرأة، الإدارة الاقتصادية، التنويع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص، الموارد الطبيعية، البنية التحتية الاقتصادية، قطاع الثقافة، القطاع الرياضي، قطاع البيئة، والتحديث والتطوير المؤسسي والتي سيتم تنفيذها خلال السنوات الست المقبلة.

الراية تنشر أبرز ملامح الاستراتيجية الوطنية الصحية

تطوير الرعاية الأولية وربطها مع المستشفيات

إيجاد حل وطني لتكنولوجيا المعلومات في القطاع الصحي

كتب - على بدور:

جعل المواطنين عضوا فاعلا في تطوير الخدمات الصحية

قالت مصادر مطلعة لـ**الراية** إن الاستراتيجية الوطنية للصحة التي اعتمدها المجلس الأعلى للصحة للعام 2011-2116 تركز بشكل رئيسي على المستفيدين من الخدمات ألا وهم السكان من مواطنين ومقيمين في قطر.

وبينت المصادر أن ابرز ملامح هذه الخطه هو الانتقال من الاستجابة للمرض إلى محاولة منع حدوثه وكما يقال "الوقاية خير من العلاج" ،بالإضافة إلى تطوير نظام الرعاية الاولية.

وربط المستشفيات والمراكز الصحية ببعضها وتطوير حس الشراكة بينها.

بالإضافة إلى إيجاد حل وطني لتكنولوجيا المعلومات في القطاع الصحي فيما يتماشى مع رؤية قطر لتكون حكومة الكترونيه تتبنى احدث الحلول المعلوماتيه و التكنولوجية وكذلك جعل المواطنين عضوا فاعلا في تطوير الخدمات الصحية من خلال الاستماع لآرائهم ومقترحاتهم وشكاواهم والعمل على إيجاد الحلول والإستراتيجيات الناجحة لمعالجة ما يطرحونه.

واعتمد المجلس الأعلى للصحة الاستراتيجية الوطنية للصحة لدولة قطر 2011 – 2016 في الرابع عشر من ديسمبر الحالي. وقال سعادة السيد عبدالله بن خالد القحطاني وزير الصحة العامة - الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة إن الاستراتيجية تشمل 35 مشروعًا سيؤدي تنفيذها إلى إحداث تغييرات في نظام الرعاية الصحية بهدف تقديم نظام رعاية صحية شاملة على مستوى عالمي وتكون متاحة للجميع، مضيفا إن دولة قطر ستشهد نظاما متكاملا من الخدمات الصحية عالية الجودة من خلال تقديم رعاية مستمرة ورعاية صحية وقائية مجتمعية تُعززها الأبحاث التي تستهدف تحسين فعالية وجودة الرعاية الصحية في قطر.

وأشار سعادته إلى أن تقديم مثل هذه الخدمات يتطلب إعداد قوة عمل وطنية تتسم بالمهارة ووضع سياسات صحية وطنية تتعلق بإعداد الرعاية الصحية ومراقبتها، وأن التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للصحة يتطلب عملا دؤوبا والتزاما من أصحاب المصلحة في القطاع الصحي إضافة إلى تعزيز التواصل والتعاون بين مختلف القطاعات لتحقيق نتائج إيجابية لجميع الأفراد.

وتُلقي الاستراتيجية الضوء على الحاجة لإجراء تحول في القطاع الصحي ليصبح نموذجا للرعاية الصحية المتكاملة والوقائية، وتعد الأولى من نوعها في دولة قطر، وجاء إعدادها بعد ستة أشهر من التخطيط الاستراتيجي والتشاور مع الجهات المعنية، وبالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

وستسفر الاستراتيجية الخماسية (2011 – 2016) عن توفير خدمات رعاية صحية فعالة ومعقولة التكلفة، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات مختلف الفئات من الرجال والنساء والأطفال.

وجاءت صياغة الاستراتيجية الوطنية للصحة لدولة قطر 2011 – 2016 بناء على الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030، بالإضافة إلى استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 – 2016.

وتُعد الاستراتيجية الوطنية للصحة إحدى الاستراتيجيات الأربع عشرة التي تشمل قطاع التعليم والتدريب، قطاع سوق العمل، قطاع الأمن والسلامة العامة، قطاع الحماية الاجتماعية، التماسك الأسري وتمكين المرأة، الإدارة الاقتصادية، التنويع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص، الموارد الطبيعية، البنية التحتية الاقتصادية، قطاع الثقافة، القطاع الرياضي، قطاع البيئة، والتحديث والتطوير المؤسسي والتي سيتم تنفيذها خلال السنوات الست المقبلة.

استخدام احدث التقنيات لتقديم رعاية طبية على مستوى عال

تفعيل مبدأ الوقاية خير من العلاج كهدف استراتيجي

تبني منهجية للصحة العامة وبناء مراكز صحية جديدة بهدف زيادة تأمين الخدمات واستبدال مراكز الرعاية الأولية الحالية عند الحاجة.

تستند هذه المنهجية الجديدة للرعاية الصحية على مبدأ أن الرعاية الأولية تشكل بوابة القرار لدخول المريض الى كامل منظومة الرعاية الصحية. ولا شك أن تأسيس نظام للرعاية الأولية يتسم بالفعالية يتطلب تنظيماً جيداً للإدارة يرتكز على الرعاية الصحية ويشكل في نفس الوقت جزءاً من منظومة الرعاية الطبية المتكاملة. ويعني هذا تعاوناً وثيقاً مع القطاع الاستشفائي وبشكل خاص مؤسسة حمد الطبية. ويتطلب تحقيق هذه المنظومة استثمارات كبيرة بهدف ربط كافة جوانب قطاع الرعاية الصحية بأنظمة تقنية المعلومات الخاصة. وهذا ما نفتقر إليه في الوقت الراهن، اضافة الى دورها بتقديم الرعاية الأولية من حيث الكشف المبكر للأمراض وتشخيصها وعلاجها. فإن هذه المراكز سوف تتولى المهام والبرامج التالية:

عيادات لطب العائلة يديرها أطباء متخصصون ومؤهلون.

عيادات تعنى بالأمراض العقلية لجميع أفراد الأسرة.

تقديم الاستشارات الخاصة بالتغذية لتثقيف الجمهور حول العادات الغذائية.

تقديم برامج للإقلاع عن التدخين وبرامج صحية أخرى.

مرافق للتمارين.

مكتبة تهتم بشكل رئيسي بالمطبوعات الصحية وأنماط الحياة وخدمات الدخول الى شبكة الانترنت.

وحدة رعاية اجتماعية تمثل شبكة الأمان الأولية لحالات العنف المنزلي وسوء المعاملة.

سوف تضع الهيئة الوطنية للصحة الأهداف الخاصة بقطاع الرعاية الصحية الأولية ونظام لمراقبة التقدم في تحقيق هذه الأهداف. كما ستضع الهيئة تصوراً لاحتياجات التمويل والقوى العاملة. وستعمل من خلال مؤسسة الرعاية الأولية على إجراء تحسينات جذرية في المعدات والعاملين تشمل إنشاء مراكز صحية جديدة تساهم بشكل أساسي في تطوير الرعاية الصحية الأولية القائمة حالياً، وتوظيف المتخصصين ذوي الكفاءة وتطويرهم مهنياً.

وسوف تقدم مراكز الرعاية أحدث وسائل الرعاية الصحية الأولية وعلاج الحالات المزمنة. بالاضافة الى ذلك، ستعمل على ترويج النشاطات الاجتماعية، ونشر التعليم الصحي وأنماط الحياة الصحية.

للصحة لتحقيقها. لهذه الغاية، فإن الهيئة تخطط لبرنامج مبتكر في مجال الرعاية الصحية الأولية يرتكز على النموذج الصحي وعلى شبكة من المراكز الصحية المرتبطة.

وتمثل الرعاية الأولية المتميزة القاعدة الأساسية لنظام رعاية صحية ناجح، وتشكل الرعاية الأولية نقطة الاتصال المباشر الأول بالنسبة للمرضى، مما يمكنها من التركيز على الوقاية والإحالة الصحيحة على حد سواء. وبما أن مراكز الرعاية الصحية الأولية الحالية لا تتوافق مع توقعات الناس. يلجأ هؤلاء الى مستشفيات مؤسسة حمد الطبية خاصة قسم الحوادث والطوارئ حتى لو كان ذلك من أجل الحصول على خدمات صحية بسيطة وأولية.

وبهذا تصبح النتيجة نظاماً صحياً غير متوازن، حيث تنشغل المستشفيات بتقديم الكثير من الرعاية الأولية لحالات بسيطة عوضاً عن توفير العلاج لأصحاب الحالات الأكثر خطورة. بالتالي تصبح المستشفيات مكتظة بالمرضى وتطول مواعيد الانتظار. الأمر الذي يولد حالة من الاحباط لدى المرضى وذويهم، وعدم الرضى المهني لدى الأطباء والمتمرسين. ومن ناحية اخرى، ولأن مراكز الرعاية الأولية والمراكز الطبية القريبة من أماكن اقامة الناس لا توفر ما يكفي من الرعاية الأساسية التي تتمتع بمقومات الجودة العالية. مما يجعل اجتذاب المتخصصين الكفوئين والاحتفاظ بهم في مراكز الرعاية الأولية تلك امراً في غاية الصعوبة.

خلال السنوات القليلة الماضية، بُذلت محاولات كثيرة لتصحيح هذا الواقع، إلا أن سوء حالة المرافق والمعدات، ونقص الموارد. وغياب التخطيط وعدم ملاءمة العاملين اجتمعت كلها لتعيق أي تقدم.

بعد دراسة متعمقة قررت الهيئة الوطنية للصحة انذاك ما يلي:

إنشاء مؤسسة مستقلة للاشراف على الرعاية الأولية تعرف بمؤسسة الرعاية الأولية. تخضع للهيئة الوطنية للصحة وتتعامل معها على مثال مؤسسة حمد الطبية.

السريعة لها من المكونات الهامة لأي نظام صحي على الصعيد العالمي. ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة أنظمة صحية في مختلف أنحاء العالم وصلت الى حد الانهيار بسبب الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والتسونامي. والأوبئة الحديثة كمرض نقص المناعة المكتسبة الايدز وانفلونزا الطيور.

كما ان احد المتطلبات الأساسية لقيام نظام صحي بمستوى عالمي هو الاستعداد الجيد لمواجهة الكوارث الكبيرة. والتعلم من تجارب الآخرين في كيفية الاستعداد لهذه الكوارث وبالتالي التعامل معها. يمكن لدولة قطر أن تقوم بدور ريادي ليس فقط لجهة الاستعداد على الصعيد الوطني، بل ايضاً لضمان التحضيرات على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي.

اضافة الى ذلك، جل ما يريده المقيم في قطر هو التأكد من انه ما اذا احتاج يوماً الى رعاية صحية فإنه سيتلقاها من طاقم طبي على درجة عالية من الكفاءة. وعلى اطلاع مستمر على آخر المستجدات في هذا المجال بفضل مشاركته الدورية في دورات تدريبية لتنمية القدرات المهنية. بالاضافة الى ذلك ينبغي اجراء الفحوصات والرقابة اللازمة على كل الأدوية والعلاجات الجديدة والأجهزة الطبية المستحدثة لضمان سلامتها قبل دخولها الى دولة قطر. من هنا لعل من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق الهيئة خلال السنوات المقبلة تفعيل دورها لجهة منح التراخيص المهنية والرقابة على الأدوية وأنواع العلاج الأخرى.

وتعتبر البرامج التي تروج لبيئة سكانية صحية حيث يعمر السكان مدة اطول وينتجون أفضل، من العوامل الأساسية للرؤية التي تطمح الهيئة الوطنية